مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٧٩**

الخميس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيد فيرناندیس
	البرتغال	السيد موورايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد فوكاسينوفيتش
	جنوب أفريقيا	السيد ماشابين
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد إيدوكبا
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2011/741)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2011/741)

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي السودان وجنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجّه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/741، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أعطي الكلمة للسيد هيرفي لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أقدم للمجلس عرضا موجزا عن الحالة في منطقة أبيي.

يقدم تقرير الأمين العام (S/2011/741)، الذي قدّم إلى المجلس في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وصفا مفصلا لتطور الحالة خلال الشهرين الماضيين. ولذلك أوافي المجلس بمعلومات موجزة بشأن الحالة في الميدان، وأركز إحاطتي الإعلامية على حالة نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فضلا عن آخر التطورات السياسية، بما في ذلك المناقشات الأخيرة التي عقدت في أديس أبابا.

أولا، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة أبيي غير مستقرة. ولم تنسحب القوات المسلحة السودانية والقوات المسلحة لجنوب السودان من المنطقة بعد، وفي ذلك انتهاك لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. وفي شمالي نهر كير/بحر العرب، لا تزال وحدات من القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة موجودة في بلدة أبيي وفي غولي ودفرة. وجنوبي النهر، نقل الجيش الشعبي لتحرير السودان موظفي لوائه إلى ميجان كول، على مسافة ثلاثة كيلومترات تقريبا من حدود المنطقة. لكن أفراد جهاز شرطة جنوب السودان ما زلوا داخل المنطقة، ويبدو أن الطرفين يقومان باستبدال عسكرييهم بضباط الشرطة. ويتعارض ذلك، أيضا، مع نص اتفاق الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي وروحه (S/2011/384، المرفق)، الموقَّع في ٢٠ حزيران/يونيه.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان، بقيادة الرئيس ثابو مبيكي، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان، السيد هايلي منكريوس، لم يتحقق سوى قدر ضئيل من التقدم في إنشاء إدارة منطقة أبيي. وفي الأسابيع الأخيرة، اقترح فريق التنفيذ الرفيع المستوى حلا وسطا بالنسبة لاختيار مرشحين لشغل وظائف في المجلس الإداري والتشريعي. ودفع هذا حكومة السودان إلى أن تقترح في ١ تشرين الثاني/نوفمبر مرشحا جديدا لرئاسة المجلس التشريعي. وللأسف، أبلغنا فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بأن حكومة جنوب السودان رفضت ذلك المرشح. إنها ترى أن رئاسة المجلس سيكون لها تأثير على تسجيل الناخبين والمشاركة في الاستفتاء الذي تنص عليه اتفاقية السلام الشامل لتسوية مسألة أبيي. هذا المأزق لا يبشر بالخير بالنسبة لاستقرار منطقة أبيي أو تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، اللذين يعتمد

كل منهما على إنشاء إدارة عاملة وانسحاب القوات المسلحة للطرفين.

إن الوجود المستمر للقوات المسلحة وعدم إحراز تقدم سياسي وفقا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه يثير انزعاجا شديدا ونحن نقترب من نهاية فصل الأمطار وبدء هجرة المسيرية عبر منطقة أبيي. بدأت الهجرة، هذا العام، بسرعة. تشاهد أعداد كبيرة من الرعاة في منطقة أبيي والمناطق المحيطة بها منذ أكثر من شهر. هذا تطور غير متوقع للأحداث، نظرا لهطول الأمطار الشديد هذا العام وتوافر المراعي إلى الشمال. وفي نفس الوقت من العام الماضي، حيث كانت هناك مستويات مماثلة من الأمطار، لم تصل الهجرة حتى إلى قرية غولي، التي تقع تحديدا على مسافة ٤٠ كيلومترا شمالي أبيي. وحتى في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، عندما جعل شح الأمطار الهجرة جنوبا ضرورة، وصلت الهجرة، بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر من هذين العامين، إلى غولي لكن ليس إلى المناطق المحيطة ببلدة أبيي. إن رئيس البعثة، الفريق تيسفاي على اتصال بزعماء المسيرية وشجعهم على إبطاء هجرتهم.

(تكلم بالإنكليزية)

إن وجود الأسلحة بين عناصر السكان المهاجرين، رغم تماشيه مع نمط مواسم الهجرة السابقة، يشكل أيضا مصدر قلق في غياب المفاوضات بين المجتمعات بشأن الهجرة هذا العام. ولمنع دخول الميليشيا المسلحة إلى بلدة أبيي، قامت القوة بتغيير مواقعها في البلدة وأقامت نقاط تفتيش تعمل على مدار الساعة. وللأسف، عندما رفضت القوة طلبا للقوات المسلحة السودانية بإزالة إحدى هذه النقاط، عززت القوات المسلحة السودانية مواقعها في البلدة بفصيلة من منطقة أبيي. وبالإضافة إلى محافظة القوة على موقف قوي، تواصل المشاركة المباشرة مع المجتمعات، بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب اتصال في المجلد، لمعالجة التوترات حول الموارد والأسلحة.

وفي سياق الهجرة، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن هناك الآن قلقا كبيرا لدى السكان المشردين من العودة إلى قراهم، رغم استمرار وجود القوات المسلحة السودانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إصلاح جسر بانتون بمعرفة المهندسين الإثيوبيين أدى إلى تحسين الأحوال لعملية العودة وحركة المجتمع الإنساني. وفي الوقت الراهن، يعبر من ٤٠ إلى ٨٠ شخصا الجسر كل يوم لتفقد ممتلكاتهم أو العمل فيها. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت القوة، خلال الأيام العشرة الأخيرة، عبور أكثر من ١٠٠٠ شخص مشرد النهر في مواقع مختلفة. وتواصل القوة ووكالات الأمم المتحدة المشاركة مع ممثلي مجتمع نجوك دنكا لتيسير عملية عودة سلسة، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات أمنية في قرى العائدين.

وفي هذه البيئة المعقدة والصعبة، تواصل القوة جهودها لتنفيذ ولايتها. وحتى اليوم، يوجد قوات قوامها ٢ ٨٥٣ فردا في الميدان، بعد نشر الكتيبة الثانية في تشرين الأول/أكتوبر. وجرى أيضا نشر اثنين من أفراد قدرة الشرطة الدائمة لوضع خطة من أجل تنفيذ ولاية البعثة في مجال الشرطة بمجرد إنشاء جهاز شرطة أبيي. واستكمالا للقواعد الموجودة في بلدة أبيي ودفرة وأقوك، أنشئت قواعد جديدة في تودواش ونونق وأم خريت ودوكورا وماريال اتشاك وبانتون. إن هذا الوجود الواسع النطاق والقدرة على الاستجابة السريعة، مقرونا بدوريات مكثفة وتقييمات أمنية مشتركة مع المجتمعين، مكن القوة من إنشاء مظلة أمنية في أبيي. وبغية مواصلة زيادة قدرتها على التخفيف من التوترات في منطقة أبيي، ستبدأ القوة نشر كتيبة ثالثة في ١١ كانون الأول/ديسمبر.

وفي ضوء التهديد الكبير الذي تشكله الألغام، استعادت القوة أكثر من ١٠٠ من الذخائر غير المتفجرة ومن الألغام قبل قدرة الأمم المتحدة المكرسة للألغام. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن هذه القدرة المكرسة شرعت في الانتشار في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وإضافة إلى التزام الأطراف في أيلول/سبتمبر، جرى نشر فريق تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان للمساعدة في تحديد الأماكن المزروعة بالألغام. بيد أن القوات المسلحة السودانية لم تقدم بعد هذه المساعدة أو خرائط للأماكن التي زرعتها بالألغام، وأحثها على أن تفعل ذلك.

وكما يذكر أعضاء المجلس، هناك تحديات لوجستية هائلة في دعم الانتشار وعمليات القوة. وتشمل هذه التحديات سلاسل الإمدادات الطويلة من بورسودان إلى جنوب السودان والمعوقات في ما يتعلق بتوافر المساحة اللوجستية للعمليات والفجوات في موظفي الدعم الأساسيين. ونواجه أيضا صعوبات في استبدال المراقبين العسكريين وضباط الأركان المغادرين ذوي الأهمية الحاسمة في عمليات البعثة. ونواصل معالجة هذه المسائل قدر الإمكان، بالتشاور مع حكومات السودان وجنوب السودان وإثيوبيا.

وأود أيضا أن أطلع المجلس على آخر التطورات المتعلقة بالمفاوضات بين حكومتي السودان وجنوب السودان التي عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، برعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان. ركزت هذه المفاوضات على النفط والترتيبات المالية الانتقالية، فضلا عن قضايا الحدود. وفي ما يتعلق بالأخيرة، ثبت أن مواقف الطرفين متباعدة كثيرا للتوصل إلى اتفاق. غير أن الطرفين اتفقا بالفعل على عقد محادثات إضافية في جوبا والخرطوم خلال شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وبالمثل، انتهت مناقشات الحدود بدون اتفاق على المرحلة القادمة من عملية ترسيم الحدود بالنسبة للمناطق المتفق عليها أو على العملية المطلوبة لحل الخلافات بشأن المسائل المتنازع عليها. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحرز أي تقدم بشأن اعتماد خريطة عمليات تحدد منطقة حدودية آمنة ومنزوعة السلاح.

وفي هذا السياق، لا يزال أمن الحدود بين السودان وجنوب السودان يثير القلق. ولا نزال نعتقد أن إنشاء الآلية المشتركة لمراقبة الحدود، التي وافق عليها فعلا الطرفان في ٢٩ حزيران/يونيه، أمر مطلوب لبناء الثقة بين الطرفين بالتحقق من التقارير عن الانتهاكات التي ترتكبها قوات الطرفين. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يحث أعضاء المجلس الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن رسم خرائط لمنطقة الحدود والأماكن من أجل التفصيلات التقنية لآلية الرصد، تحت إشراف فريق الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك، آمل أن ينظر المجلس بشكل إيجابي في توسيع ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لتشمل الدعم لآلية الحدود، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (S/2011/603) الصادر في أيلول/سبتمبر.

يبدو أن العديد من المشاكل الإجرائية الحالية التي تواجهها قوة الأمم المتحدة الأمنية لأبيي، من الخلافات بشأن إنشاء إدارة منطقة أبيي إلى انسحاب القوات المسلحة من المنطقة، هي مؤشرات على انعدام الثقة بين الطرفين. والعودة إلى طاولة المفاوضات مسألة أساسية قطعا لمنع المزيد من انزلاق البلدين إلى العنف، الذي سيكون له حتما آثار على المنطقة برمتها. وفي هذا الصدد، أهيب بأعضاء المجلس أن يقوموا بإشراك الطرفين بشأن تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية لأبيي، والوضع الطويل الأجل لأبيي وحل جميع المسائل العالقة بينهما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): في مستهل بياني أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. ويود وفد بلادي أن يعبر لكم عن تقديره لإسهاماتكم المقدرة في صون الأمن والسلم على الصعيدين الدولي والإقليمي ومواقفه المبدئية العادلة في مداولات مجلس الأمن بشأن مختلف القضايا الدولية والإقليمية. كما وأتقدم عبركم بالشكر للسيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للتو واستعرض من خلالها محاور تقرير الأمين العام الدوري (S/2011/741) بشأن قوة الأمم المتحدة الأمنية لأبيي.

إن التقرير المعروض عليكم قد أكد في أول محاوره وهو المحور السياسي أن هناك تقدما قد تحقق فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الـ ٢٠ من حزيران/يونيه الماضي بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والخاص بالتدابير المؤقتة لإدارة منطقة أبيي. وفي الوقت نفسه، أكد التقرير في الفقرة التاسعة على حقيقة هامة وهي أن التقدم في إنشاء الآليات الإدارية الخاصة بأبيي قد تأخر كثيرا بسبب ما ظلت تبديه حكومة جنوب السودان باستمرار من تحفظات عل كل مقترحات حكومة السودان فيما يتعلق باختيار وتعيين أعضاء هذه الهيئات الإدارية. أما بالنسبة لنا فإن سببه الأساسي ليس موقفا من الشخصيات التي لم يتم ترشيحها، وإنما هو دافع جوهري لإعاقة إنشاء هذه الآليات، التي تعهدنا بها أمامكم والتزمنا بها لتحقيق الاستقرار والأمن في منطقة أبيي. وهذا جانب مهم نتوقع أن يوليه مجلسكم الاهتمام اللازم الذي يتناسب مع رفض وعدم تعاون حكومة جنوب السودان في هذا الجانب.

لكن وكما تابعتم، سيدي الرئيس، فإن حكومة جنوب السودان قد تجاوزت افتعال الأزمات والعراقيل إلى ما هو أبعد وأخطر على النحو الذي نقلناه لكم تباعا بموجب رسائلنا إلى مجلسكم الموقر بشأن تورط حكومة جنوب السودان في تأجيج الأوضاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق من خلال دعمها المباشر بالمال والسلاح والعتاد للحركة الشعبية لقطاع الشمال في هاتين الولايتين. بل بلغ الأمر أن قامت حكومة جنوب السودان برعاية إنشاء تحالف ما يسمى بالجبهة الثورية الذي تعود نشأته إلى الاجتماعات التحضيرية التي تمت في مدينتي جوبا وياي بدولة جنوب السودان وبمشاركة قيادات حركات دارفور المتمردة إلى جانب الحركة الشعبية لقطاع الشمال. ذلك التحالف الذي اصدر بيانا أعلن من خلاله على الملأ أن هدفه هو إسقاط حكومة السودان من خلال العمل المسلح. ونحن نعلم تماما أن كثيرا من الدول المؤثرة في هذا المجلس تعلم يقينا أنها تملك من الأدلة الثابتة والدامغة التي تدل على تورط حكومة جنوب السودان في دعم التمرد. آما آن الأوان أن يرسل المجلس رسالة قوية؟ وهذه هي ولايته الأساسية في حفظ الأمن والاستقرار.

لقد كان يحدث كل ذلك في الوقت الذي تتمسك فيه حكومة السودان بموقفها الثابت في كل مرة على ضرورة اعتماد الحوار خيارا وحيدا لتسوية كافة القضايا بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان. لقد ظل ذلك ولا يزال هو موقفنا الذي لا حيدة عنه فيما يتعلق بأهمية تطوير علاقات تعاون وتكامل بين الدولتين وليس الدخول في مشاحنات وأعمال عدائية.

وفي الوقت الذي ظلت فيه حكومة جمهورية السودان تبدي فيه حسن النية تباعا للحفاظ على علاقات ممتازة تعكس عمق علاقاتنا الأخوية بين بلدينا مع جمهورية جنوب السودان. وخير دليل على ذلك أننا سمحنا باستمرار

بتصدير النفط عبر أراضينا وعبر مرافقنا في جمهورية السودان منذ استقلال جنوب السودان دون أن نتقاضى دولارا واحدا مقابل ذلك. ويعلم الجميع أن القانون الدولي يكفل لحكومة السودان الحق في تقاضي رسوم النقل ورسوم العبور ورسوم إجراءات التخزين. إننا لم نقم بإثارة كل هذا، وقمنا بتسهيل تصديره منذ ٩ تموز/يوليه. أما يكفي هذا دليلا على حسن نية جمهورية السودان لإقامة علاقات ممتازة مع حكومة الجنوب؟ ماذا كان التعويض الذي وجدناه من حكومة الجنوب؟ ماذا كان التعويض الذي تلقيناه في المقابل؟ كان المقابل هو تصدير التمرد وتصدير السلاح، بل والهجوم على وحدة أراضينا.

إن اعتداءات وخروقات حكومة جنوب السودان لم تتوقف أبدا. وقد كان آخر ذلك ما نقلته لكم بموجب خطابي ظهر الأمس حول العدوان العسكري الغاشم الذي نفذته القوات المسلحة لحكومة جنوب السودان داخل الأراضي السودانية في منطقة جاو قرب بحيرة الأبيض بولاية جنوب كردفان.

وإذ نشكر لكم، السيد الرئيس، تعميمكم لتلك الشكوى على أعضاء مجلس الأمن، فإننا نتطلع إلى أن ينظر المجلس في هذه الشكوى، بالاقتران بسلسلة الشكاوى السابقة التي أودعناها لدى المجلس، والتي وثقت بالتفصيل وبالأدلة القاطعة مدى ضلوع حكومة جنوب السودان في انتهاك حرمة الأراضي السودانية وزعزعة السلام والاستقرار في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

كما نتطلع إلى أن يستلهم المجلس دوره الطبيعي ومسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في نقل الرسالة العاجلة والقوية إلى حكومة الجنوب، لكي تكف فورا عن هذه الأعمال التي تقوض الاستقرار والأمن، ولا تخدم تطلعات شعبي البلدين إلى العيش في سلام واستقرار.

في الحقيقة، نحن نحتاج إلى مزيد من المساعي الحميدة من المجلس لصنع السلام وبناء السلام، ثم حفظ السلام. وفي الوقت الحاضر تتركز العملية كلها على حفظ السلام. وإن جهود بناء السلام وصنع السلام تستدعي أن تُرسل رسائل قوية إلى المخطئ. وتستدعي أيضا أن من أخطأ ومن تسبب في زعزعة الاستقرار لن يفلت من العقاب. وإنني أثق بأن الجميع يعلمون من هو المخطئ.

لقد أكد التقرير المعروض على المجلس في الفقرة سادسا، الخاصة بحالة انتشار قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية المؤقتة)، أنه تم حتى الآن نشر قرابة ٣ ٠٠٠ فرد من إجمالي القوام المأذون بنشره، وهو ٤ ٢٠٠ فرد. أي أن ٦٨ في المائة من أفراد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة قد تم نشرهم على أرض الواقع، بعد مضي خمسة أشهر فقط على صدور ولاية هذه البعثة. ولا شك أن هذا المستوى القياسي في سرعة الانتشار، كما جاء في التقرير، ما كان يتم لولا تعاون حكومة السودان وحرصها على تسهيل مهمة القوة الأمنية المؤقتة.

وإننا، اتساقا مع ذلك الالتزام، قطعنا شوطا بعيدا في مفاوضاتنا الجارية مع الأمم المتحدة من أجل توقيع اتفاقية مركز القوات. ونتوقع قريبا استكمال متطلبات نشر البعثة، بما في ذلك مكونها المدني. وقد اتسم بنفس الروح تعاملُنا مع جميع طلبات تأشيرة الدخول التي قدمت عبر مكتب الاتصال الخاص بالقوة الأمنية المؤقتة في الخرطوم.

في الختام، وفيما يتعلق بتوسيع ولاية القوة الأمنية المؤقتة، ولكي تشمل دعم آلية مراقبة الحدود بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان، قمنا بدراسة المسودة التي تم تعميمها على أعضاء مجلس الأمن بهذا الخصوص. وعليه، فإننا نذكّر المجلس، وكذلك العاملين في إدارة عمليات حفظ السلام، بأن المرجعية الأصل في ذلك هي الاتفاق الموقع بين

حكومة السودان وحكومة جنوب السودان في ٣٠ تموز/يوليه الماضي، في أديس أبابا، الذي أوضح في فقراته ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ طبيعة ونوعية الدعم الذي طلبه الطرفان من الأمم المتحدة فيما يتعلق بمهام واختصاصات بعثة دعم مراقبة الحدود بين البلدين.

إننا نتطلع إلى أن تقوم حكومة جنوب السودان بمراجعة مواقفها الخاطئة، فتكف فورا عن اعتداءاتها الصارخة، وتعود إلى صوت العقل، وتدرك أهمية الانخراط بصورة ايجابية مع حكومة السودان في حوار بناء من أجل تسوية القضايا العالقة وفسح المجال لبناء علاقات جوار حضارية، من أجل مصلحة الدولتين والشعبين الشقيقين، وأقول الشقيقين، لأن هذا هو إحساسي الحقيقي وإحساس حكومتي الحقيقي، وقد قلته هنا يوم أعلنّا استقلال دولة جنوب السودان. ونأمل أن يشاطرنا الطرف الآخر ما نكنه له من مشاعر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد شوات (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على ترؤسكم هذه الجلسة الهامة. وأشكر كذلك السيد لادسو على ملاحظاته.

ترحب حكومة جمهورية جنوب السودان بتقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2011/741). ونود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة إثيوبيا على مساهمتها بقوات في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية المؤقتة) وعلى الجهود المتواصلة التي تبذلها لدعم السلام والاستقرار في المنطقة.

وتؤيد جمهورية جنوب السودان نداءات الأمين العام بالانسحاب الكامل لجميع القوات من أبيي. ونلاحظ أن اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه للترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي ينص على

”إعادة انتشار القوات العسكرية السودانية (القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان) من منطقة أبيي، فورا عقب انتشار قوة أمنية مؤقتة في أبيي (القوة الأمنية المؤقتة في أبيي) المؤلفة من قوات إثيوبية“ (S/2011/384، المرفق، الفقرة ١).

وقد أبلغ الأمين العام بأن القوة الأمنية المؤقتة باشرت في مزاولة أعمالها. ولذلك يتعين على الطرفين أن يسحبا قواتهما. وقد ذكر الأمين العام أن الأغلبية الساحقة من القوات التابعة للقوات المسلحة لجنوب السودان قد انسحبت من منطقة أبيي الآن. وما زالت عناصر من دائرة شرطة جنوب السودان منتشرة في المنطقة، حيث إنها ستدمج بدائرة شرطة أبيي، عملا باتفاق ٢٠ حزيران/يونيه. كما أن وجودها هناك يساعد في حفظ القانون والنظام ومنع مزيد من نهب الممتلكات وتدميرها في غياب سكان المنطقة.

والآن يتعين على جمهورية السودان أن تضع الترتيبات اللازمة لانسحاب قواتها التام من منطقة أبيي. إن فرض شروط جديدة، مثل إنشاء إدارة منطقة أبيي قبل الانسحاب، مرفوض. فما من اتفاق بين الطرفين يجعل انسحاب القوات مشروطا بإنشاء تلك المؤسسة. ولن يتسنى تحقيق التقدم إلا بعد أن تبدأ جمهورية السودان بالانسحاب.

ونذكّر المجلس بأن جمهورية السودان قد استخدمت، في أيار/مايو ٢٠١١، قوة مفرطة لاحتلال منطقة أبيي، وتسببت في هروب ما يقرب من ١١٠ ٠٠٠ إنسان من ديارهم، ونهبت ممتلكاتهم وألحقت أضرارا بها ودمرت سبل معيشتهم. وليس واقعيا، ولا من الإنصاف، أن يتوقع من جمهورية جنوب السودان أن تفعل أكثر مما فعلته بدون أي تحرك مقابل من جمهورية السودان. تشاطر جمهورية جنوب السودان الأمين العام أسفه لعدم تنفيذ أحكام اتفاق

٢٠ حزيران/يونيه، وجمهورية جنوب السودان على استعداد تام للمضي قدما في إنشاء إدارة منطقة أبيي. نلاحظ أنه وفقا لأحكام الاتفاق، يجب أن تقبل جمهورية جنوب السودان ترشيح جمهورية السودان لمنصب نائب رئيس السلطة الإدارية لمنطقة أبيي. إن المرشح الحالي غير مقيم في المنطقة، على النحو المطلوب بموجب بروتوكول أبيي في اتفاق السلام الشامل، فضلا عن الاتفاق الأحدث عهدا بين الطرفين.

علاوة على ذلك، في حين قبلت جمهورية جنوب السودان أن يكون منصب رئيس المجلس التشريعي لمنطقة أبيي مرشحا من حزب المؤتمر الوطني، اتفق على أن يكون هذا الشخص من قبيلة نقوك دينكا بمنطقة أبيي. ستنظر جمهورية جنوب السودان في أي مرشح يستوفي المعايير التي اتفق عليها الطرفان. فمن الضروري التعجيل بإنشاء إدارة منطقة أبيي، وحكومتي مستعدة لبذل كل ما في وسعها لضمان أن يحدث هذا.

يساورنا قلق بشأن سكان نقوك دينكا في منطقة أبيي، إذ لم تتمكن أعداد كبيرة منهم من العودة إلى ديارهم. لا تزال حالتهم الإنسانية صعبة للغاية. فكما يعلم المجلس، شرد ما يقرب من ١١٠ ٠٠٠ من السكان من منازلهم في منطقة أبيي في أواخر أيار/مايو. ,وقعت عمليات سلب ونهب وحرق المنازل في أعقاب احتلال جمهورية السودان للمنطقة. وسيحتاج المدنيون العائدون إلى مساعدات كبيرة لإعادة بناء حياتهم وديارهم.

في هذا السياق، نشعر بالأسف لأن بعثة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي أرسلت لتقييم إمكانية إرساء وجود لحقوق الإنسان في منطقة أبيي، وفقا لأحكام الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١)، قد منعت مرارا من الوصول إلى منطقة أبيي من قبل جمهورية السودان. نطلب إلى المجلس اتخاذ إجراءات لكفالة رصد حالة حقوق الإنسان التي دعا إليها في القرار ١٩٩٠ (٢٠١١).

إن جمهورية جنوب السودان تلتزم أيضا التزاما كاملا بالتنفيذ الناجح لاتفاقي ٢٩ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه بين السودان وجنوب السودان بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة. نرحب باستعداد مجلس الأمن لتكليف قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي بدعم الأنشطة التنفيذية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. إن حكومتي مستعدة للبدء في تنفيذ جميع الاتفاقات بشأن أمن الحدود. نناشد مرة أخرى جمهورية السودان للاشتراك معنا في الانتقال إلى تعليم تلك المناطق من الحدود التي لم يتم تعليمها بعد، والتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن المناطق الخمس التي هي موضع خلاف بين الطرفين.

في هذا السياق، نشعر بالقلق البالغ إزاء التصعيد الأخير للتوترات على الحدود، وعلى وجه الخصوص حيال الهجوم الذي وقع مؤخرا من قبل القوات المسلحة السودانية على منطقة جاو، في ولاية الوحدة. نشدد على أن جاو جزء من جنوب السودان. منذ بداية الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل، واتساقا مع الترتيبات الأمنية التي اتفق عليها الطرفان، كانت جاو مقرا للفرقة التاسعة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان. وقبلت جمهورية السودان دائما بذلك.

تؤكد جمهورية جنوب السودان أنها مستعدة وجاهزة لمواصلة مفاوضات جدية مع جمهورية السودان في جميع المسائل المعلقة. نحن نسعى إلى إرساء سلام دائم في منطقة أبيي يوفر عودة النازحين من منطقة أبيي بكرامة إلى ديارهم. نود أن نرى الحالة الأمنية في الميدان تستقر من أجل تمكين السكان المدنيين من العودة بسلام. ونجدد الالتزام بالتفاوض بحسن نية بشأن أحكام اتفاق نهائي بشأن وضع منطقة أبيي،

بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام الشامل وقرار محكمة التحكيم الدائمة عام ٢٠٠٩.

فيما يتعلق بالمسائل العالقة الأخرى، حظيت حكومتي بالتقدير لطرح اقتراح بناء على الطاولة خلال محادثات جرت مؤخرا في أديس أبابا بشأن الترتيبات المالية الانتقالية. ونشعر بالأسف لأن الاقتراح السخي لم يلق موافقة جمهورية السودان. ونكرر التزامنا بعملية التفاوض، ونتطلع إلى الجولة القادمة من المحادثات التي ستعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. ونشكر المجلس على دعمه المتواصل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، ونحن على استعداد لمواصلة التعاون مع المجلس، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين لدعم هذا الغرض.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن جمهورية جنوب السودان لا تقدم الدعم لأية جهة معارضة، على الرغم من أن جمهورية السودان ذكرت مرارا أننا ندعم المعارضة في جنوب كردفان والنيل الأزرق. وهذا ليس له أساس من الصحة. لقد كانت سياستنا واضحة تتمثل في عدم التدخل في شؤون أي بلد. وأكرر أن كل هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة وليس لها أي أساس في الواقع.

الرئيس (تكلم بالروسية): والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية السودان، الذي يود أن يدلي ببيان إضافي.

السيد عثمان (السودان): أود أن أوضح أن جاو هي جزأ لا يتجزأ من وحدة أراضي السودان. ما سمعناه اليوم يخالف الحقيقة، صحيح أن الفرقة التاسعة التابعة لقوات الحركة الشعبية موجودة في جاو لكن وجود الفرقة التاسعة في جاو كان غير شرعي وكان عبارة عن احتلال لتلك الأراضي. أما الأرض فهي أرض شمالية مائة في المائة.

النقطة الثانية التي أود أن أعلق عليها هي ما جاء في الفقرة العاشرة في القرار المنشأ لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي الخاص بالمكون المدني. أود أن أؤكد لكم أننا ملتزمون تماما بكامل القرار وخاصة الفقرة العاشرة التي تتحدث عن المكون المدني ونتوقع أن جميع مكوناته، بما فيها مراقبة حقوق الإنسان أن تتم عبر المكون المدني لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، هذا هو نص وروح القرار. ولا نتوقع أن يكون هناك جسم آخر غريب خارج نطاق القرار وإنما في إطار المكون المدني للبعثة كما درجت عليه العادة في جميع بعثات السلام.

موضوع تأخير الآليات موضوع مهم جدا، أود أن أؤكد عليه. وأكد السيد الأمين العام في تقريره المعروض أمامكم أن سبب تأخير الآليات هو عدم تعاون حكومة الجنوب في قبول المرشحين. هذه الآليات مت ما تم إنشائها، ونحن مستعدون ومرشحينا جاهزون سيضطلعون بجميع المهام الإدارية، عودة نازحين، مراقبة حقوق الإنسان، إدارة المنطقة بطريقة موضوعية، الذي يعوق ذلك هو حقيقة جمهورية جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالروسية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.